المملكة المغربية
المجلس الأعلى للتعليم

نشرة المجلس الأعلى للتعليم 4

العدد 4 – نونبر 2008

افتتاحية العدد

«يعد النهوض بالمدرسة واضطلاعها الأمثل بوظائفها مهمة تقع بالدرجة الأولى على عاتق الفاعلين التربويين، غير أن كون التربية والتكوين شأن يهم الجميع، يجعل هذه المهمة مسؤولية مجتمعية متقاسمة، تسائل دور كل طرف في دعم المدرسة وفي الرفع من مؤشرات مردوديتها.

- مسؤولية تساءل دور الأسر في التتبع اليقظ للمسار الدراسي لأبنائها، والإسهام في حسن التدبير البيداغوجي لتعلماتهم، عبر شراكة طبيعية، تحتاج اليوم إلى المزيد من التنظيم والانخراط وتنمية قدرات الفعل والتأثير.
- كما أنها تسائل الجماعات المحلية، التي يتعين عليها، في إطار شراكة تعاقدية للقرب، أن تتحمل مسؤوليات جديدة في مجال عقار المدارس وتجهيزاتها وصيانتها، ضمن نهج قوامه جعل قضايا ومشاريع مؤسسات التربية والتكوين في قلب انشغالاتها وبرامجها للتنمية المحلية.
- ومن شأن هذه المسؤولية أن تسائل أيضا مؤسسات التعليم الخاص المستعدة للتعاقد مع الدولة، عبر شراكة تلتزم بموجبها بضوابط واضحة تخص المقاربة البيداغوجية، وجودة التعلمات، وتكلفة التمدرس، والتقويم، وتستفيد في المقابل من آليات للدعم، باعتبار تخويلها الاضطلاع بخدمة عمومية.
- ونفس المسؤولية تساءل أيضا الفاعلين الاقتصاديين، في إطار شراكات تتوخى، بالأساس، تطوير الكفايات والمسالك الممهنة، وإتقان استعمال التكنولوجيات العصرية وتقوية البحث العلمي وتشجيع الامتياز والابتكار.
- إلى جانب ذلك، يأتي دور الهيئات السياسية والنقابية ووسائل الإعلام السمعية – البصرية، بوصفها شريكا أساسيا في إغناء النقاش الديمقراطي المفتوح على الرأي المتعدد، وفي حشد التعبئة المجتمعية حول قضايا المدرسة.
- في نفس السياق، يظل دور هيئات المجتمع المدني ضروريا في إطلاق مبادرات متنوعة، تسهم في الرفع من مؤشرات التمدرس، وفي ترسيخ قيم المواطنة، والاستجابة لبعض حاجات المدرسة والتتبع اليقظ لعملها؛ مما يستدعي توسيع نطاق الشراكة مع هذه الهيئات، والمزيد من حفزها وتطوير إنجازيتها.

من ثم، فإن منظومة التربية والتكوين مدعوة اليوم إلى ترسيخ شراكة مؤسساتية يتحمل فيها كل شريك مسؤوليته تجاه المدرسة. ومن أجل ذلك، يتعين أن تكون هذه الشراكة أولا منظمة، تعاقدية ومستديمة؛ وثانيا أن تقوم على استهداف الأوراش ذات الأولوية؛ وثالثا أن تكون خاضعة للتقويم، كي تتسم بالنجاعة والفعالية.»

مقتطف من كلمة الرئيس المنتدب للمجلس في افتتاح
الندوة الوطنية حول الشراكة المؤسساتية من أجل المدرسة المغربية
(21–22 أكتوبر 2008)

في هذا العدد

معالم دالة في مسار المجلس: 1
ملف العدد : الشراكة المؤسساتية من أجل المدرسة المغربية 2
أشغال الندوة 3
فضاء الرأي المتعدد 6
أنشطة المجلس 7
التربية والتكوين في الصحافة الوطنية 9
آفاق في المسار 12

معالم دالة في مسار المجلس

30 يوليوز 2006: الإعلان عن إعادة تنظيم المجلس الأعلى للتعليم، في الخطاب السامي بمناسبة عيد العرش.

10 فبراير 2006: إصدار الظهير الشريف القاضي بإعادة تنظيم المجلس.

14 شتنبر 2006: تنصيب جلالة الملك للمجلس الأعلى للتعليم، بالقصر الملكي بالدار البيضاء.

4 نونبر 2006: لقاء التعارف بين أعضاء المجلس وإرساء القواعد المنهجية لعمله.

الدورة العادية الأولى للمجلس، 30 نونبر وفاتح دجنبر 2006: التداول في مشروع النظام الداخلي للمجلس وفتح باب الترشيح لعضوية لجانه الدائمة.

الدورة العادية الثانية، 27 و28 فبراير وفاتح مارس 2007: المصادقة على النظام الداخلي للمجلس، تشكيل مكتب المجلس، تقديم الأرضية الأولية لمشروع رأي المجلس في «دور المدرسة في تنمية السلوك المدني» والمصادقة على الرأي المتعلق بتأهيل التعليم العتيق بالمغرب.

23 و24 ماي 2007: تنظيم الندوة الوطنية الأولى للمجلس حول «المدرسة والسلوك المدني».

الدورة العادية الثالثة، 16 و17 و18 يوليوز 2007: المصادقة على رأي المجلس في موضوع دور المدرسة في تنمية السلوك المدني.

الدورة العادية الرابعة، 12و13 و14 نونبر 2007: التداول في موضوع واقع مهنة وهيئة التدريس والتكوين، تقديم التصميم المفصل للتقرير الأول حول حالة وآفاق منظومة التربية والتكوين، والتداول حول قضايا التربية والتكوين ذات الأولوية في آفاق اشتغال المجلس، وتتعلق أساسا ب 1. التعبئة المجتمعية لإنجاح مشروع المدرسة المغربية الجديدة 2. تعميم تعليم أولي ذي جودة 3. الرفع من كفايات التحكم اللغوي 4. الاعتمادات الضرورية لإنجاح إصلاح منظومة التربية والتكوين 5. تسريع وتيرة محاربة الأمية 6. الإدارة التربوية ومشروع المؤسسة و7. تشجيع التفوق الدراسي.

الدورة العادية الخامسة، 25 و26 و27 فبراير 2008: تقديم وتدارس المحاور الكبرى لتقرير المجلس لسنة 2009، عرض المحاور الأساسية لإعداد مشروع مقترح المجلس في موضوع: «الارتقاء بهيئة ومهنة التدريس والتكوين» والاستماع إلى النقابات التعليمية في الموضوع.

24 مارس 2008: اعتماد الصيغة النهائية للتقرير الأول للمجلس حول حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها.

16 أبريل 2008: رفع التقرير الأول للمجلس إلى العلم السامي لجلالة الملك.

الدورة العادية السادسة، 21، 22 و23 يوليوز 2008: تدارس مشروع البرنامج الاستعجالي للقطاعات المكلفة بالتربية والتكوين؛

9 شتنبر 2008: الإعداد لبلورة وجهة نظر المجلس في البرنامج الاستعجالي، وإصدارها في نهاية أكتوبر 2008.

21 و22 أكتوبر 2008: تنظيم الندوة الوطنية حول الشراكة المؤسساتية من أجل المدرسة المغربية.

الدورة العادية السابعة، 24، 25 و26 نونبر 2008: تدارس المسألة اللغوية في المنظومة الوطنية للتربية والتكوين.

ملف العدد :
الشراكة المؤسساتية من أجل المدرسة المغربية

من أجل نهج شراكة مؤسساتية في خدمة قضايا المدرسة المغربية، نظم المجلس الأعلى للتعليم في إطار أنشطته العمومية، يومي 21–22 أكتوبر 2008 بقاعة المعارض والندوات التابعة لمكتب الصرف بالدار البيضاء، ندوته الوطنية الثانية حول الشراكة المؤسساتية من أجل المدرسة المغربية، وذلك بتعاون مع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي ووزارة التشغيل والتكوين المهني والاتحاد العام لمقاولات المغرب والمديرية العامة للجماعات المحلية.

يأتي تنظيم هذه الندوة مواكبة من المجلس لمسارات إصلاح منظومة التربية والتكوين، ويستند، بالخصوص، إلى الدراسة التي يشرف المجلس على إنجازها، بمبادرة من لجنته الدائمة المختصة **بالقضايا المؤسساتية والمالية والشراكة**، في سياق الإعداد لمقترحاته حول استراتيجية وطنية للشراكة المؤسساتية من أجل المدرسة المغربية، باعتبارها رافعة أساسية لتنمية المدرسة، وعاملا حاسما في الرفع من جودتها.

وقد حرص المجلس على إشراك مختلف الفاعلين المعنيين في أشغال هذه الندوة، ولاسيما القطاعات الحكومية، والجماعات المحلية، والأحزاب السياسية والنقابات، إلى جانب المقاولات والمؤسسات العمومية وهيئات المجتمع المدني والجمعيات المهنية ووسائل الإعلام السمعية–البصرية والمكتوبة.

كما عرفت الندوة حضورا متميزا لمختصين دوليين في مجال الشراكة التربوية، ولاسيما منهم السيد هيف بنايان، المدير التنفيذي لمبادرة التعليم الأردنية، والسيدة نيكول بوتان رئيسة المجلس الأعلى للتربية بكبيك، والسيدة جوزيه توركوت أمينته العامة، وكذا السيدة فيكي كولبيرت دي أربوليدا، رئيسة مؤسسة «المدرسة الجديدة» ووزيرة سابقة للتعليم بكولومبيا، والسيد جوشوا موسكين، المشرف على برنامج «ألف» بالمغرب، والسيد دانيال فاكنر، أستاذ بجامعة بينسيلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية ومدير المركز الدولي لمحاربة الأمية ومدير مركز تعليم الكبار ببنسيلفانيا كذلك.

أشغال الندوة

الجلسة الافتتاحية

تميز افتتاح هذه الندوة بكلمات كل من السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للتعليم والسيد وزير التربية الوطنية والسيد وزير التشغيل والتكوين المهني، وقد ركزت هذه الكلمات إجمالا على القضايا التالية:

1. النهوض بالمدرسة مسؤولية مجتمعية ومتقاسمة تسائل دور الجميع في دعمها والرفع من مؤشرات مردوديتها؛
2. ترسيخ شراكة مؤسساتية منظمة تعاقدية ومستديمة وخاضعة للتقويم، تستهدف الأوراش ذات الأولوية؛
3. الانطلاق من اعتبار المدرسة أوسع فضاء مؤسسي واجتماعي مشترك تتفاعل ضمنه أهم عمليات الاندماج والتأهيل وأعقد استراتيجيات التغيير الاجتماعي؛
4. ضرورة تعبئة الجميع في نهج شراكة مؤسسية وازنة، فاعلة، ودائمة تسند إرادة الإصلاح في كل مدرسة على امتداد ربوع الوطن؛
5. تخطيط وعقلنة وتجويد منهجيات وآليات وضوابط إحكام الشراكة المؤسساتية من أجل المدرسة؛
6. التأكيد على الموقع المحوري للشراكة في البرنامج الاستعجالي لوزارة التربية الوطنية، باعتبارها رافعة أساسية لتجسيد روح التعبئة الجماعية حول المدرسة؛
7. اعتماد منظومة التكوين المهني على الشراكة المؤسساتية مع أكثر من شريك لتطوير المنظومة وتحقيق مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

الجلسة العامة الأولى

انتظمت أشغال الجلسة الصباحية من اليوم الأول للندوة حول مائدة مستديرة ناقشت مفهوم الشراكة وأهدافها ورهاناتها، شارك فيها كل من السيدة لطيفة لعبيدة، كاتبة الدولة في التعليم المدرسي، والسيد مولاي حفيظ العلمي، رئيس اتحاد مقاولات المغرب، والسيد محمد برادة، وزير المالية الأسبق، والسيد إدريس اليعقوبي، مدير التنسيق البيداغوجي والقطاع الخاص بقطاع التشغيل والتكوين المهني، والسيد جوشوا موسكين، المشرف على برنامج (الف) بالمغرب. وقد أوكلت مهمة تنشيط المائدة المستديرة للسيد إدريس العلوي المدغري.

«الشراكة: المفهوم، الأهداف والرهانات»: أشغال المائدة المستديرة

وقد أفرز التداول في محاور هذه المائدة المستديرة اقتراحات تتلخص أهمها في ما يلي:

1. ضرورة انخراط كل فاعلي المجتمع، بمختلف الشرائح والأعمار، في الشراكة حول المدرسة، عبر إرساء ثقافة التشارك وتعزيز الانفتاح والتواصل بين المدرسة ومحيطها؛
2. تأكيد أهمية دور المقاولات بالنسبة للتفاعل الإيجابي بين المدرسة والفاعلين الاقتصاديين لتنمية قدرات وعطاءات الطرفين؛
3. ضرورة تركيز الشراكة على مجالات السيرورة التربوية ذات الصلة بالنجاح المدرسي؛
4. الدعوة إلى الملاءمة السريعة للنصوص القانونية ذات الصلة بالمجال للاستجابة الناجعة للمتطلبات الجديدة لمحيط المدرسة؛
5. تمتين الشراكات القائمة لدعم التكوين بالتناوب؛
6. إحداث مجلس استشاري لدى الوزارة وقطاع التعليم العالي كفضاء للتفكير في الارتقاء بالشراكة على قاعدة انتظارات الأطراف؛
7. الرفع من تمثيلية الفاعلين الاقتصاديين والمهنيين في مجالس التدبير والمجالس الإدارية للأكاديمية ومجالس الجامعات وداخل اللجنة الوطنية للتعليم العالي.

الجلسة العامة الثانية

خلال هذه الجلسة، تم عرض تجارب وطنية ودولية في ميدان الشراكة في مجال التربية والتكوين، عبر عروض لخبراء دوليين من الأردن وكندا وكولومبيا والولايات المتحدة الأمريكية، ولفاعلين جمعويين وطنيين يشتغلون في مجال دعم التعليم الأولي وتمدرس الفتيات ومحو الأمية وتأهيل التكوين أساسا، فضلا عن عرض لحصيلة الشراكة بين قطاع التربية الوطنية ومختلف الشركاء الوطنيين والدوليين.

وقد خلصت العروض المقدمة حول التجارب الدولية المذكورة إلى بلورة عدد من الأفكار، ولاسيما منها:

1. بالنسبة للتجربة الأردنية، تم إبراز أهمية دور الشراكة في تحسين نوعية التعليم وتطوير السياسة التعليمية والتخطيط الاستراتيجي ونظام المتابعة والتقويم، وذلك بالتركيز على الشراكات القائمة ما بين المدرسة والأسرة والمجتمع المحلي والمحيط الخارجي، مع عرض مبادرة المدارس الاستكشافية التي أفرزت نتائج إيجابية ملموسة في ما يخص تأهيل البنيات التحتية التكنولوجية وتنمية

القدرات المهنية وتطوير صناعات التكنولوجيات الرقمية واعتماد المناهج المحوسبة، مع التأكيد على أهمية التقويم المنتظم لنتائج وآثار الشراكات على مختلف الجوانب التربوية والمادية.

2. وفي ما يخص **التجربة الأمريكية**، تم الوقوف على الشراكة بوصفها مقوما أساسيا للمنظومة التربوية، إذ تنبني على علاقة عضوية بين المدرسة والمحيط المجتمعي، ولاسيما في ما له علاقة بالتمويل، الذي تتكفل الولايات والجماعات بالقسط الأوفر منه مقارنة بالتمويل الفدرالي. وخصت التجربة الأمريكية بالذكر بعض مجالات الشراكة القائمة على دعم المؤسسات التعليمية من قبل الولاية والجماعة؛ تكفل مؤسسات اقتصادية واجتماعية ومالية بدعم الأسر المعوزة من أجل الرفع من مستوى تعلم أبنائها؛ إشراك المتطوعين من الطلاب والتلاميذ في دعم التعلم؛ وإحداث مدارس ابتدائية للامتياز يديرها باحثون جامعيون.

3. وفيما يتعلق **بالتجربة الكندية**، فقد تم التركيز على الشراكة القائمة على تبادل الخبرة ما بين المدرسة ومختلف الهيئات والمؤسسات والمقاولات، وعلى الاستثمار المشترك للموارد المالية والمادية والبشرية، مع إرساء مشاريع مجددة ومشاريع للبحث ونقل المعارف، والتأكيد على إسهام المجتمع المدني على أساس التطوع، ماديا وبشريا ومعرفيا.

4. أما **بالنسبة للتجربة الكولومبية**، فقد تم التركيز فيها على تجربة المدرسة الجديدة Escuela Nueva في الارتقاء بجودة التعليم الأساسي، خاصة، على مستوى التدبير والبيداغوجيا؛ وعلى تجارب الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص من مقاولات وشركات ومؤسسات خدماتية (النقل، الصناعة الغذائية...)، وقد برزت أهمية تمتين العلاقات بين الدولة والمدارس الحكومية، من جهة، وبين الدولة ومؤسسات التعليم الخاصة في إطار شراكات تلزم القطاع الخاص بالمشاركة في تسيير المدارس الحكومية، وفي تخطيط السياسات التربوية.

5. وفي الشق المتعلق ببعض **التجارب الوطنية**، فقد تم تقديم الحصيلة الوطنية حول الشراكة بين قطاع التعليم المدرسي ومختلف الشركاء ورسم الآفاق المستقبلية للشراكة المؤسساتية في هذا القطاع، فيما استمعت الجلسة العامة إلى شهادات أربع جمعيات وطنية حول تجربتها في هذا الميدان، مع فتح المجال أمام الجمعيات الأخرى التي لم يتح الحيز الزمني للندوة الاستماع لشهاداتها لموافاة المجلس بملخص عن تجاربها.

هكذا، همت **تجربة الهيئة الوطنية للتعليم الأولي** جانب تكوين مربيات ومربين متخصصين في التعليم الأولي، وركزت **تجربة لجنة دعم تمدرس الفتيات القرويات** على أهمية انخراط كل من الدولة والوزارة الوصية لتحسين ظروف تمدرس الفتيات القرويات لإبقائهن في المنظومة إلى غاية استكمالهن سلك الثانوي التأهيلي.

وأكدت **تجربة جمعية المرأة والعمل**، من جانبها، أهمية وضع أهداف محددة للشراكة، والدور الأساسي الذي يجب أن تلعبه كل من الجماعات المحلية والقطاعات الحكومية في توفير البنيات التحتية للتكوين والتكوين المستمر وخلق أنشطة مدرة للربح بالنسبة للمستفيدين من برامج محو الأمية والتربية غير النظامية. فيما أبرزت **تجربة جمعية الجسر وجمعية إنجاز** الدور الحيوي الذي تضطلع به المقاولات في دعم المدرسة المغربية من خلال تأهيل البنيات التحتية وتجهيز المؤسسات، وكذا تأطير التلاميذ من خلال دورات تكوينية حول بعض جوانب العمل المقاولاتي.

جانب من المشاركين في الندوة

الورشات

أما أشغال اليوم الثاني من الندوة، فقد انتظمت حول أربع ورشات، أسفرت عن توصيات من أهمها:

1. الشراكة كرافعة لتعميم التعليم وتكافؤ الفرص وتشجيع التفوق:

- إعداد استراتيجية حكومية واضحة تحدد أدوار الشركاء حسب اختلاف نوعيتهم ومجالات تدخلهم؛
- مراعاة التباين الجغرافي بين المجال الحضري والقروي في تحديد أهداف الشراكة؛
- الحرص على ضمان الموازنة بين ما يتم برمجته والإنجاز الفعلي؛
- إدراج الشراكة المؤسساتية بين الجماعات المحلية والمدرسة المغربية ضمن مكونات الميثاق الجماعي، لتيسير انخراط الجماعات المحلية فعليا في دعم إصلاح المنظومة التربوية؛
- اعتماد نهج اللاتمركز واللامركزية في تدبير الشراكة على الصعيد الجهوي والمحلي؛
- تأهيل الجمعيات والفاعلين التربويين لتعزيز قيامهم بأدوارهم في ميدان الشراكة على نحو فعال؛
- استثمار تجارب الشراكة السابقة، وتطويرها وتحقيق استمراريتها؛
- وضع نظام قار وناجع لتتبع وتقويم سير ونتائج الشراكات، وتمكين مختلف مستويات التدبير من استثمار هذه النتائج.

2. الشراكة للارتقاء بالجودة والمردودية والتنافسية:

- وضع قواعد تنظيمية واضحة تيسِّر انخراط الشركاء في السيرورة التربوية بكاملها (بناء البرامج، التكوين، التقويم...)؛
- مأسسة التداريب داخل المقاولات؛
- تبسيط المساطر التدبيرية لأجل تمكين المؤسسات التكوينية والجامعية من تقديم خدمات داخل المقاولات؛
- وضع سياسة الشراكة وصيَّغها ضمن استراتيجية وطنية متكاملة، وكذا استراتيجيات جهوية تكون منسجمة معها؛
- اعتماد شراكات جديدة حول برامج للتكوين المستمر أثناء العمل لفائدة المدرسين والمكونين، وتوجيه الاهتمام أيضا إلى إعداد المختصين في هندسة التكوين، وإرساء شبكات منظمة للتكوين المستمر؛
- تقوية إسهام الجامعة كشريك أساسي في التكوين المستمر؛
- أخذ الحاجات التكوينية لإدارات ومدرسي التعليم الخاص بعين الاعتبار في برامج الشراكة الداعمة للتكوين المستمر؛
- توسيع مفهوم المقاولة الشريكة ليشمل «المقاولة الفنية» و«المقاولة الثقافية» و«المقاولة العلمية»؛
- التأكيد على مسؤولية المنظومة التربوية في استثمار نتائج مشاريع الشراكة في هذا المجال وفي وتعميمها.

إحدى ورشات الندوة

3. الشراكة من أجل تأهيل البنيات التحتية وتجديد الفضاءات وتنمية الحياة المدرسية والجامعية:

- تعميم الشراكات لتشمل باقي المجالات الحضرية والقروية البعيدة عن مركز الأقطاب الصناعية والإنتاجية؛
- إيجاد حلول مسطرية قانونية للتعامل المالي والمادي لمجالس التدبير، لتصريف الموارد المالية؛
- تخصيص نسبة محددة من مداخيل الشركاء الاقتصاديين لدعم المدرسة المغربية؛
- الاهتمام بإدماج ذوي الحاجات الخاصة أثناء عقد الشراكات؛
- إدماج حصص الأنشطة وبرامجها بكيفية نظامية وتقويم إنجازات التلاميذ والطلبة فيها، مع إدراج البنيات التحتية والتجهيزات الضرورية في تصاميم بناء المؤسسات؛
- بحث سبل إشراك الطلبة الجامعيين وأطر المؤسسات الإنتاجية وباقي الشركاء في دعم التعليم الأولي والتربية غير النظامية ومحو الأمية والدعم المدرسي وتفعيل أنشطة الحياة المدرسية والجامعية؛
- إقرار مشروع شبكات المؤسسات التعليمية (عمومي/خصوصي، عمومي/عمومي وخصوصي/خصوصي).

4. الشراكة لتطوير اقتصاد ومجتمع المعرفة:

- الدعوة إلى عقد شراكات ذات قيمة مضافة عالية مع مراكز البحث العالمية، على أساس مبدأ الفائدة المتبادلة، بما يخول تعبئة قدرات بلدنا في مجال البحث العلمي، وتقوية الأثر الإيجابي لهذه الشراكات على جامعتنا واقتصادنا؛
- إرساء استراتيجية وطنية لتنمية البحث العلمي وتفعيلها على المستويات الوطنية والجهوية، في إطار شراكات مؤسساتية محددة وهادفة؛
- تقوية الاستقلالية المالية والتنظيمية لمؤسسات البحث العلمي لتكون قادرة على بلورة شراكات مؤسساتية في مجال تدبير مشاريع الابتكار والبحث التنموي، في إطار تعاقدات، ولاسيما مع الدولة والمقاولة؛
- ضرورة تقوية الإطار القانوني والتنظيمي في ما يخص الشراكات في مجال البحث العلمي والابتكار، وملاءمة العرض والطلب، ولاسيما في مجال البحث التنموي؛
- تقوية جاذبية مهنة الباحث وتنمية قدرات وكفايات الموارد البشرية العاملة في هذا الإطار لتدعيم مؤسسات البحث؛
- تشجيع الشراكات ما بين المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها وأسلاكها، في إطار تقوية الجسور والممرات بين مكونات المنظومة، مع الحرص على تفعيل شبكات التربية والتكوين.

على هامش الندوة

استضاف المجلس الأعلى للتعليم، خلال الأسبوع الممتد من 19 إلى 25 أكتوبر 2008، السيدة نيكول بوتان، رئيسة المجلس الأعلى للتربية بالكيبيك، والسيدة جوزيه توركوت، أمينته العامة، في إطار انعقاد الندوة الوطنية حول الشراكة المؤسساتية من أجل المدرسة المغربية.

وقد تم تنظيم جلسات عمل للوفد الكندي مع عدد من المسؤولين المغاربة، على هامش انعقاد الندوة، تم خلالها تبادل الأفكار والآراء حول القضايا التربوية ذات الاهتمام المشترك، واستشراف آفاق شراكات عمل وتبادل الخبرة. ومن بين المسؤولين الذين التقت بهم السيدة بوتان والسيدة توركوت:

- السيد أحمد خشيشن، وزير التربية الوطنية والتعليم العالي

وتكوين الأطر والبحث العلمي؛

- السيد محمد بركاوي، رئيس جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء؛
- السيد نصر الدين الحافي، مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة الدار البيضاء الكبرى؛
- السيد يوسف البقالي، منسق مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين؛
- السيد عمر الفاسي الفهري، أمين السر الدائم لأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتكنولوجيا.

كما قامت السيدة بوتان والسيدة توركوت بزيارة المكتبة الوطنية للمملكة، والمجلس الأعلى للتعليم حيث التقت بالطاقم الإداري للمجلس.

وقد عقدت السيدة بوتان والسيدة توركوت جلسة عمل مع الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للتعليم، بحضور الأمين العام للمجلس ومدير الهيئة الوطنية للتقويم، خصص لتدارس سبل التعاون بين المجلسين. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تحديد القضايا المشتركة خلال هذا الاجتماع، ولاسيما **التعليم الأولي**، **والحكامة**، **والتقويم**، **والتعبئة حول المدرسة**، **وتكافؤ الفرص**، علاوة على تبادل الخبرات في ما يتعلق بطرق اشتغال المجلسين.

جانب من الحضور خلال الجلسة الختامية للندوة

فضاء الرأي المتعدد

نص التقرير الأول للمجلس الأعلى للتعليم حول منظومة التربية والتكوين وآفاقها، على الاختلالات التي تعاني منها المنظومة، حيث حصرها في خمس محددات رئيسية هي إشكالية الحكامة؛ ومحدودية انخراط هيئة التدريس؛ وكذا عدم ملائمة النموذج البيداغوجي؛ وقلة الموارد المالية؛ وأخيرا أزمة الثقة الجماعية في المدرسة والتعبئة حولها.

وفي معرض تناوله مداخل التغيير، والتي أجملها في ثلاثة أوراش ذات أولوية، أكد التقرير في أكثر من مناسبة على دور الشراكة الفاعلة في بناء مدرسة عصرية ومنفتحة على محيطها، وعلى أهمية تعبئة مختلف مكونات وفعاليات المجتمع من جماعات محلية، وهيئات منتخبة، وأسر وجمعيات آباء، ومقاولات ومجتمع مدني، في فك العزلة التي تواجهها المدرسة المغربية.

فتحقيق إلزامية التعليم مثلا إلى غاية سن الخامسة عشرة يظل رهينا بإشراك حقيقي للفاعلين والشركاء في تعزيز تأطير المؤسسات، بدءا بالتعليم الأولي وإلى غاية التعليم الثانوي، والانخراط في برامج جريئة لتوسيعها وتجديدها والرفع من مستوى تغطيتها بالوسط القروي، بالإضافة إلى إسهامهم في تنويع العرض التربوي والرفع من جودته وتحفيز الأنشطة المندمجة.

أما حفز المبادرة والامتياز بكل من التعليم الثانوي التأهيلي والجامعي، فيقتضي تثمين استقلالية الثانوية والجامعة واستكشاف فضاءات شراكات جديدة لها، عبر ربط علاقات تعاقدية بينهما وبين الدولة أو القطاع الخاص. كما أن مجال البحث العلمي والابتكار، باعتباره اليوم قاطرة للتنمية وللنمو الاقتصادي، لا محيد عنه، ويستدعي من الجامعة المغربية اتخاذ مبادرات خلاقة ومجددة، بتعاون وثيق مع النسيج المقاولاتي والسعي أيضا إلى إبرام شراكات ذات قيمة مضافة مع فضاءات البحث والتجديد العالمية، مع تمكينها من استغلال آليات تحفيزية وتشجيعية حقيقية، مالية وجبائية ومسطرية تُفَعَّلُ في إطار مخطط وطني للبحث والابتكار، تساهم في بنائه وضمان استمراريته كل الهيئات المهتمة به أو المختصة.

وفيما يتعلق بالإشكاليات الأفقية، ولا سيما تلك المرتبطة بالحكامة القائمة على ترسيخ المسؤوليات، فإن تجاوزها يقتضي

نهج لامركزية موسعة تعتمد إشراكا قويا وواسعا للجماعات المحلية، وبناء شراكات مستديمة وقائمة على مبدأ القرب، وتحديد مسؤوليات جديدة منوطة بتلك الجماعات، إن على مستوى البنيات التحتية وصيانتها، أو على مستوى تجهيزات وأمن المؤسسات.

لذلك، فإن للشراكة في دعم بناء مدرسة مغربية حداثية ومتفاعلة مع محيطها دورا أساسيا، تقتضي مقومات الحكامة الجيدة البدء بوضع إطار مؤسساتي لها واعتماد مخطط استراتيجي متوسط المدى لتطويرها، مع المدرسة وخدمة لها، وإرساء نظم فعالة لقيادتها وتتبع وتقويم نتائجها وترسيخ المسؤوليات لدى كل الفاعلين في حقلها.

ولعل مبادرة المجلس الأعلى للتعليم الرامية إلى إنجاز دراسة مستفيضة تهدف إلى تصور إطار استراتيجي لتطوير الشراكة لفائدة المدرسة المغربية ومعها، تندرج في سياق تحقيق هذا المبتغى، إذ تنطلق هذه الدراسة من تشخيص واقع الحال، ثم تتناول بالتحليل والمقارنة أهم التجارب الدولية الوازنة في هذا المجال قبل وضع أسس المخطط الاستراتيجي لتطوير الشراكة المؤسساتية واقتراح مقاربات تفعيله ومواكبته على أرض الواقع.

وفي نفس السياق، فإن الندوة الوطنية التي نظمها المجلس في موضوع «الشراكة المؤسساتية من أجل المدرسة المغربية»، تعتبر محطة أساسية في إنجاز الدراسة السالفة الذكر، إذ هي مناسبة للوقوف على بعض التجارب الوطنية والدولية الرائدة في مجال الشراكة داخل حقل التربية والتكوين وفرصة سانحة لكل الفاعلين والمهتمين بهذا الحقل للتعبير عن رغبتهم وإسهامهم في فك العزلة عن المدرسة، ورفع المعوقات التي تتجاوز اختصاصاتها، حتى تتمكن من تركيز الاهتمام على المهام التربوية والثقافية والعلمية والأنشطة المندمجة المنوطة بها.

توفيق الوزاني الشهدي

عضو المجلس الأعلى للتعليم

أنشطة المجلس

الدورة العادية السادسة
أيام 21، 22 و23 يوليوز 2008

عقد المجلس الأعلى للتعليم دورته العادية السادسة أيام 21، 22 و23 يوليوز 2008 بالرباط، التي خصصت الحيز الأكبر من أشغالها لتدارس مشروع البرنامج الاستعجالي لقطاع التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، وكذا المخطط الاستعجالي لتطوير قطاع التكوين المهني، باعتبار أهميتهما بالنسبة لسيرورة الإصلاح العميق للمنظومة الوطنية للتربية والتكوين.

وفي معرض كلمته الافتتاحية، نوه الرئيس المنتدب للمجلس بالتجاوب والاهتمام الواسعين اللذين حظي بهما تقرير المجلس من طرف قطاعات التربية والتكوين ومختلف الفاعلين التربويين وشركاء المدرسة، وبالنقاش المتعدد الذي أثاره لدى الرأي العام الوطني.

وقد حظي مشروعا البرنامجين الاستعجاليين بمناقشة مستفيضة، تمت خلال الجلستين الصباحيتين، أكدت في مجملها على تبلور أفق فعلي لإنجاح مدرسة مغربية للجميع، يقوم على أولويات وأوراش للتجديد تنسجم والمقترحات التي قدمها التقرير الأول للمجلس، في استشرافه للمرحلة المقبلة من الإصلاح. كما أكدت على ضرورة توسيع التشاور وتوفير شروط الإنجازية والوسائل اللازمة للتفعيل، مع إغناء هاته البرامج بكل المقترحات البناءة.

إضافة إلى ذلك، تدارست الجلسة العامة المداخل الأولية لمشروع تصور جديد لمهنة التدريس والتكوين، على أساس تدقيقه بتعميق التشخيص وتوسيع دائرة الاستماعات وتنويعها، وفق مقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلي، في أفق بلورة مقترحاتها في هذا الشأن خلال سنة 2010.

كما تميزت أشغال هذه الدورة بالاستماع إلى عرضين لمديريتي قطاع التربية غير النظامية ومحاربة الأمية، وذلك في إطار الإعداد لرأي المجلس في هذا الموضوع، في أفق تدارسه خلال دورة المجلس في فبراير 2009. وإلى جانب ذلك، فقد حدد المجلس سنة 2010 كأفق لاستكمال إعداده لمقترحاته حول مسألة التحكم اللغوي.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس وقف خلال هذه الدورة على حصيلة الموسم الدراسي والجامعي والتكويني الحالي وعلى آفاق الموسم المقبل، كما صادق على مشروع ميزانيته برسم سنة 2009.

الهيئة الوطنية لتقويم منظومة التربية والتكوين لدى المجلس:
التقرير الموضوعاتي برسم سنة 2009

برنامج تقويم التحصيل الدراسي

في إطار الإعداد للتقرير الموضوعاتي الذي خصصه المجلس هذه السنة (2009) لتقويم التعلمات، يسلط هذا العدد من نشرة المجلس الضوء على برنامج تقويم التحصيل الدراسي الذي تنجزه الهيئة الوطنية للتقويم لدى المجلس، بتعاون مع المركز الوطني للامتحانات التابع لوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي.

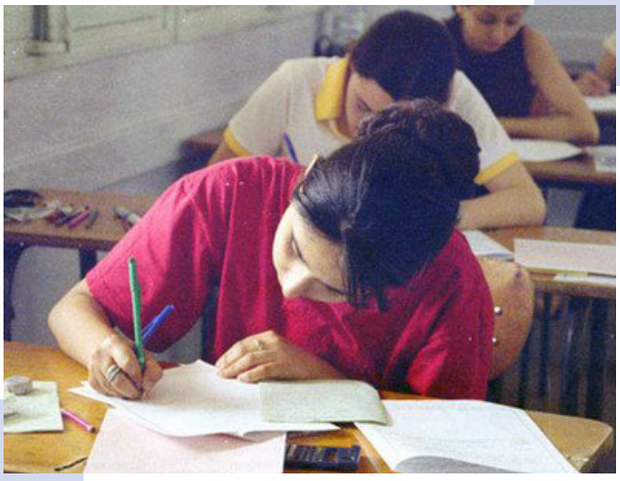

التوجه العام للبرنامج

يسعى برنامج تقويم التحصيل الدراسي إلى وضع نظام خاص بتقويم المكتسبات والكفايات الأساسية لعينة مُمَثلة للتلاميذ وفق أهداف وكفايات التدريس المحددة في المناهج الدراسية الوطنية، وذلك بغاية تشخيص أداء التلاميذ في مجالات تعتبر أساسية لمسارهم الطبيعي داخل المدرسة. كما يهدف البرنامج إلى تحديد العوامل ذات صلة بالسياق، الدراسي والخارجي، التي قد تكون لها آثار على أداء التلاميذ.

أهداف البرنامج

- تقويم مستوى أداء التلاميذ في مجالات المعرفة الأساسية؛
- إغناء شبكة مؤشرات نظام التربية والتكوين بمؤشرات المردودية الداخلية؛
- تقويم أثر المناهج الجديدة التي أدخلها إصلاح التعليم؛
- تفسير أداء التلاميذ بدلالة متغيرات السياق (contexte) (المدرسة والأسرة)، وعقد مقارنات بين مختلف الجهات؛
- تشجيع البحث التربوي من خلال الاهتمام بدراسة قواعد البيانات.

مجالات الاختبار و مستويات التقويم

تَم تحديد مجالات اختبارات البرنامج في مواد اللغة العربية واللغة الفرنسية والرياضيات والعلوم. وركز البرنامج على عينات من تلاميذ أربعة مستويات: الرابعة والسادسة والثامنة والتاسعة من التعليم المدرسي.

فبالنسبة لكل مستوى دراسي ولكل مجال للاختبار، تم وضع إطار مرجعي للتقويم مرتكز على الأهداف والكفايات المسطرة في مناهج الدراسة، وبناء على هذا الإطار، تمت صياغة الاختبارات التي شملت المكونات الأساسية لبرامج الدراسة بحسب كل مستوى.

كما تمت، بالموازاة مع إعداد الاختبارات، صياغة استمارات من أربعة أصناف في إطار رصد متغيرات السياق، وجهت للتلاميذ والمدرسين ومديري المؤسسات التعليمية وآباء التلاميذ، حسب الأهداف التالية:

- استمارة التلميذ: الاتجاهات نحو المواد الدراسية، والأنشطة خارج المؤسسة...
- استمارة المدرس: تكوين المدرس (الأولي، المستمر)، ومجالات التخصص، والسن والجنس والأقدمية، والممارسات التعليمية، واستخدام الموارد التعليمية...
- استمارة المدير: تنظيم الأقسام، وتوزيع الجداول الزمنية، وإعداد المشاريع و برامج التكوين، ودعم التلاميذ، والموارد التعليمية، ومناخ المؤسسة، والتغيبات...
- استمارة الآباء: مستوى التعلم، والوضع الاجتماعي، والموارد التعليمية في المنزل، والدعم التعليمي للأطفال، ومستوى الاتصال والمشاركة في المؤسسة...

أما بالنسبة للعينات موضوع التقويم، فتم اختيار عينتين عشوائيتين: عينة الاختبار التجريبي، التي شملت 4800 تلميذ من 80 مؤسسة باعتبار متغيرات الجهة (الأكاديمية) ونوع المؤسسة (الخاصة، العامة) والوسط (الحضري، القروي)، وعينة الاختبار الفعلي، التي شملت 36000 تلميذ موزعين على السلكين الابتدائي والإعدادي.

الموارد البشرية وجدولة مراحل التنفيذ

عبأ الفريق المشرف على برنامج تقويم التحصيل الدراسي مجموعة من الأطر شاركت في مختلف مراحل البرنامج، ولاسيما لجنة القيادة، التي أشرفت على تنفيذ المهام والمصادقة عليها وعلى استعمال آليات التتبع؛ ولجنة الجهاز التقويمي، وتتكون من خبراء ديداكتيك المواد الدراسية المعنية (اللغات والرياضيات والعلوم) وخبراء في علم الاجتماع، اضطلعت أساسا بوضع مرجعيات التقويم في المستويات الدراسية والمجالات الأربع المعنية، واللجنة التقنية وفريق التمرير الذي أشرف على عملية تمرير الاختبارات وملء الاستمارات في المؤسسات، والذي يتألف من مفتشين للتعليم والتوجيه ومستشارين وموجهين؛ ثم فريق التصحيح وفريق مسك البيانات.

ويمتد تنفيذ البرنامج على مدى 11 شهرا، انطلاقا من تحديد العينات في شهر مارس 2008، ووضع آليات التقويم، بما فيها الاختبارات والاستمارات، في شهر أبريل 2008، وتمرير الاختبارات في شهر يونيو المنصرم. أما تصحيح المعطيات ومعالجتها إعلاميا، فامتدت من شهر يوليوز إلى أكتوبر 2008، ويجري حاليا تحليل المعطيات النهائية، التي سيتم استثمارها في التقرير الموضوعاتي لهذه السنة.

النتائج المتوقعة

من بين أهم النتائج المتوقعة للبرنامج، ما يلي:

- معرفة مستوى أداء التلاميذ المغاربة في المعارف والكفايات الأساسية؛

- بناء مؤشرات الأداء المدرسي ومؤشرات السياق التعليمي والأسري؛
- توفير معلومات لذوي القرار قصد توظيفها في مراجعة وتجديد المناهج وأساليب التدريس وإرساء برامج التكوين للمدرسين؛
- تقليص التفاوت بين مختلف المناطق من حيث جودة الأداء الدراسي؛
- التعرف على محددات النجاح الدراسي في السياق المغربي؛
- وضع التقويم في قلب الإصلاح التعليمي: ترسيخ ثقافة التقويم، وإعداد تقويمات التحصيل الدراسي على أسس مرجعية باعتماد معايير الجودة، واستخدام مفاهيم الصدق والثبات والصلاحية في الاختبارات المدرسية؛
- خلق دينامية جديدة للبحث العلمي التربوي والاهتمام بدراسة قاعدة بيانات برنامج التقويم.

التربية والتكوين في الصحافة الوطنية

اتسمت حصيلة تغطية الصحافة الوطنية لقضايا التربية والتكوين خلال الفترة الممتدة من يوليوز الفارط إلى غاية نهاية شهر أكتوبر 2008 بنوع من الضآلة. وهو أمر طبيعي بالنظر إلى الأجندة التعليمية وتزامن الفترة المعنية والعطل الصيفية لمعظم مؤسسات التربية والتكوين. ومع الدخول المدرسي للموسم 2008/2009، عادت الحيوية لأعمدة الصحف المهتمة بهذا المجال، حيث استأثر المخطط الاستعجالي لوزارة التربية الوطنية بالحظ الأوفر من الاهتمام (81 مقالا)، تلته مبادرة المليون محفظة (63 مقالا)، ثم معطيات الدخول المدرسي (47 مقالا)، متبوعة بظاهرة العنف (32 مقالا)، بالإضافة إلى مقالات عن محو الأمية وكذا بعض ردود الفعل عن ندوة المجلس حول الشراكة المؤسساتية من أجل المدرسة المغربية.

جلالة الملك محمد السادس يعطي الانطلاقة للموسم الدراسي 2008/2009

وبالنظر إلى الأهمية التي احتلها المخطط الاستعجالي لوزارة التربية الوطنية، والذي قدمه السيد أحمد أخشيشن وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بتاريخ 11 شتنبر 2008، ستقتصر قراءة الصحف في هذا العدد على ملخص لأهم ما ورد بصدده، وعلى تقديم الخطوط العريضة لوجهة نظر المجلس الأعلى للتعليم في البرنامج الاستعجالي المقدم من قبل القطاعات المكلفة بالتربية والتكوين.

المخطط الاستعجالي لوزارة التربية الوطنية:

تميز الدخول المدرسي هذا العام بالإعلان عن البرنامج الاستعجالي لوزارة التربية الوطنية 2009/2012، وهو حدث استأثر بكبير الاهتمام، بين مؤيد ومنتقد ومشكك ونصير.

فمن أهم الانتقادات التي وجهت للمخطط الاستعجالي، يذكر على الخصوص:

- كونه أعد من طرف مكتب للدراسات، دون إعمال لمبدأ الإشراك الحقيقي للفاعلين التربويين، من أطر تربوية وإدارية وممثلين ونقابيين وفاعلين جمعويين وأساتذة باحثين؛
- تهميشه جمعيات آباء وأولياء التلاميذ، على أهميتها بوصفها «الحلقة الوسطى بين الوزارة الوصية والمؤسسات التابعة لها وبين المجتمع»؛
- تغييبه الكلي لمشاريع خاصة بالتربية غير النظامية ومحو الأمية؛
- إيلاؤه أهمية قصوى للتعليم الخصوصي «على حساب التعليم العمومي»؛
- تغييبه الإعلام المدرسي والتربوي، «مع أنه ... آلية ضرورية لتوزيع المعارف في العديد من المجتمعات، وفي ترسيخ قيم التربية والأخلاق السوية...».

أما أهم الملاحظات المعبر عنها في هذا السياق، فتتلخص في:

- اعتباره برنامجا شموليا يروم الارتقاء بالحياة المدرسية والمنظومة التعليمية بشكل عام؛
- كونه أمام رهان جد حساس لأنه أقر بالعديد من التدابير المحكومة بالوقت، وأي تعثر في زمنية الإصلاح سيؤدي إلى التشكيك في فعاليته وفي مدى قدرته على إنقاذ المنظومة؛
- ضرورة عدم التسرع في الحكم على البرنامج بعد أسابيع قليلة من بداية تنفيذه على أرض الواقع؛
- حاجة البرنامج إلى توفير إطار مرجعي يضمن استمراره وتنفيذه، ولاسيما إلى الحكامة الجيدة والتمويل الضروري؛
- التخوف من أن يكون البرنامج «نفسا أخيرا للمدرسة والجامعة عوض أن يكون نفسا جديدا لهما»؛
- اعتباره خارطة طريق لإعطاء نفس جديد لإصلاح المنظومة، هدفه الأساسي استرجاع الثقة في المدرسة وضمان مشاركة الجميع في ورش استكمال إصلاحها.

وفي هذا الصدد، فقد أسهم المجلس الأعلى للتعليم بوجهة نظر حول المخطط الاستعجالي لكل من وزارة التربية الوطنية ووزارة التشغيل والتكوين المهني، تشتمل على تقدير المجلس الإجمالي للبرنامجين، وما يراه من اقتراحات وتوصيات تتوخى الإغناء والمزيد من تدقيق التوجهات والمشاريع المتضمنة فيهما، وذلك كما يلي:

السيد أحمد أخشيشن يقدم البنامج الإستعجالي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس

- تثمين فحوى وجودة العمل المنجز، في استهداف لأوراش العمل ذات الأولوية، بالنسبة للسنوات الأربع القادمة، وفي حرص على انسجامها عموما مع توجهات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، واعتبار أن الموازنة بين الطموح والواقعية في المشاريع المقترحة، ونجاعة مقاربة تطبيقها، والتدبير الدينامي المتدرج لعمليات التنفيذ، والتقويم السنوي للنتائج المحصلة، ستشكل القواعد الحاسمة لتحقيق النتائج المستهدفة، ومن ثم الانعطاف النوعي المنشود؛

- الدعوة إلى التمييز، من جهة، بين بُؤَر الاستعجال الفعلية، وفي مقدمتها التحقيق الفعلي لإلزامية تعليم جيد للجميع، ومن جهة أخرى، بين القضايا الهيكلية التي تتطلب معالجتها مدى زمنيا أطول؛

- تثمين تخصيص وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حيزا هاما من برنامجها لتشجيع المبادرة والتميز بالثانوي التأهيلي والجامعة، مع تأكيد المجلس على ضرورة توخي إعمال مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص في مختلف التدابير المتضمنة في البرنامج؛

- التأكيد على أهمية تشجيع تنمية العرض التربوي للتعليم الخاص، الذي يتسم حاليا بلا تجانسه، سواء من حيث وضعه أو دوره أو جودته، والدعوة إلى دعمه ضمن منظور يقوم على التمييز بين تعليم خاص حر وآخر تعاقدي مع الدولة.

فإلى جانب التعليم الخاص القائم، الذي سيواصل مزاولة نشاطه في إطار القواعد الاقتصادية والقانونية التي يخضع لها أي نشاط حر، يدعو المجلس إلى استشراف آفاق جديدة تفسح المجال لمؤسسات للتعليم الخاص تربطها علاقات تعاقدية مع الدولة، تلتزم بموجبها هذه المؤسسات باحترام ضوابط واضحة فيما يخص المقاربة البيداغوجية، والجودة، وتكلفة التمدرس، والتقويم. على أن تستفيد في المقابل، من آليات خاصة للدعم، باعتبار تخويلها صلاحية الاضطلاع بخدمة عمومية. دون أن يتم ربط دورها أو اختزاله في تدبير المؤسسات العمومية القائمة كما هو مقترح في البرنامج الاستعجالي.

في إطار هذا الوضع الذي يقع بين القطاع الخاص والقطاع العمومي، يتعين أن تشكل هذه المؤسسات فضاء للتجديد والاستباق البيداغوجي وتشجيع الامتياز في مجموع مكونات المنظومة التربوية. كما أن عليها أن تلتزم باحترام المبادئ الأساسية للخدمة العمومية، التي يجب أن تُميِّز مختلف الأنشطة التعليمية، ولاسيما تلك المرتبطة بالتعليم الإلزامي، بوصفه تعليما تتحمل الدولة مسؤولية ضمان تعميمه بمقومات الجودة على كافة الأطفال المغاربة.

واقتناعا من المجلس بأن نجاح المدرسة المغربية يُعد رهانا متقاسما، وبأن أي تقدم ملموس في هذا الورش لن يتم إحرازه دون الانخراط القوي والمستديم للجميع، فإنه يدعو كافة القطاعات والمؤسسات المعنية مباشرة أو بصفة غير مباشرة بالمنظومة التربوية، وكذا مجموع الأسرة التربوية، إلى الإسهام في إنجاح هذين البرنامجين، في إطار نهج مشترك يروم دعم إصلاح المدرسة المغربية.

في ضوء ذلك، ومع الإشارة إلى أن الملاحظات والمقترحات المتعلقة بالبرنامج الاستعجالي للتكوين المهني سترد في المحور المتعلق بحفز المبادرة والامتياز أدناه، فإن المجلس يركز في المقترحات المتضمنة في وجهة نظره هذه على بعض المجالات والمشاريع المرتبطة بما يلي:

1. النهوض بتعليم أولي جيد:

يعتبر المجلس أن التدابير المقترحة في البرنامج تكاد تغلب عليها المقاربة التقليدية، التي أبانت عن محدوديتها، وعدم ارتكازها على التجديدات الجوهرية الكفيلة بتجاوز العوائق التي تعترض النهوض بهذه الحلقة الحاسمة في المسار الدراسي للمتعلمين.

ومع استحضاره للجهود المبذولة في بلورة هذا المشروع، فإنه يقترح مراجعة توجهاته، على نحو يضمن تحقيق الأهداف المسطرة له. ويوصي، على الخصوص، بابتكار نموذج جديد لتعليم أولي مغربي، يكون مدخلا حقيقيا لتعليم جيد للجميع، ورافعة لتكافؤ الفرص، وضمان تكوين متين وناجع للفاعلين التربويين. كما يدعو إلى إعمال مبدأ التمييز الإيجابي بهدف توسيع ولوج التعليم الأولي أمام كافة الأسر، بتكلفة مناسبة وفي ظروف جيدة.

2. تحقيق تعليم إلزامي جيد لجميع الأطفال المغاربة إلى غاية استيفائهم 15 سنة من العمر:

إن المجلس، وهو يؤكد ضرورة التزام الدولة بضمان تمدرس جيد لجميع الأطفال المغاربة إلى غاية استيفائهم 15 سنة من العمر، فإنه يدعو إلى تعزيز التدابير المعبر عنها في البرنامج الاستعجالي، وذلك في اتجاه المزاوجة بين توسيع العرض التربوي وبين التركيز على المعارف والكفايات الأساسية، وترسيخ السلوك المدني، وتنمية الثقافة العامة، وتقوية محاربة الهدر المدرسي والحد من التكرار، مع تنويع آليات الدعم المدرسي، ولاسيما لفائدة أطفال الأسر

والمناطق ذات الوضعية الاجتماعية الصعبة.

ومع تأكيد أهمية تركيز الجهود على جودة التعلمات، وعلى الاحتفاظ بالأجيال التي ستلج المدرسة حديثا، فإنه لا يمكن، في نظر المجلس، تجاهل مصير شريحة مهمة من الأطفال واليافعين المتواجدين خارج المنظومة التربوية، إما لعدم التحاقهم بالمدرسة أصلا، أو بسبب انقطاعهم عن الدراسة، وبدون أية مبادرة لإعادة إدماجهم في المدرسة، أو تمكينهم من بديل تكويني معين.

ومن ثم، فإن قطاع التربية غير النظامية، بتجاربه الغنية المنجزة في السنوات الأخيرة، يعَدُّ جديرا بإدراجه ضمن الأوراش ذات الاستعجال. غير أنه يتعين تقويم هذه التجارب، على نحو يفضي إلى اعتماد حلول مجددة لإعادة إدماج الأطفال المستهدفين في أسلاك المدرسة النظامية، أو تمكينهم من متابعة تكوينات موازية.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس قد توصل بطلب رأي من الوزير الأول حول السياسات والمقاربات الواجب اعتمادها في مجال التربية غير النظامية، وسيصدر رأيه في الموضوع في غضون سنة 2009.

3. حفز المبادرة والامتياز في الثانوي التأهيلي والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني:

1.3. الثانوي التأهيلي: مع تشجيع المجلس لتوجه البرنامج نحو حفز التفوق والامتياز في هذا السلك، فإنه يؤكد ضرورة المراعاة الدائمة لإعمال مبدأ تكافؤ الفرص.

في هذا الصدد، يدعو المجلس إلى منح الثانويات التأهيلية استقلالية تدريجية، مع تمكينها من وسائل العمل الكفيلة بانخراطها في مشاريع تربوية متنوعة ومجددة، تشجع على حفز المبادرة والتفوق.

ومن شأن المقاربة بالمشروع، المستندة إلى التشاور بين الفاعلين البيداغوجيين، والسلطات التربوية والشركاء، أن تتيح التعبئة الضرورية، والمعالجة الأفضل للصعوبات على المستوى المحلي، ومن ثم استكشاف سبل جديدة لتحسين مردودية الثانويات التأهيلية، مع قياس التقدم المحرز، وتحديد العوائق التي يتعين تجاوزها.

كما يدعو المجلس إلى توضيح الفرق بين الثانويات المرجعية وثانويات التفوق، وتدقيق المواصفات المميزة لكل واحدة منهما، وذلك تفاديا لأي لبس في شأنهما لدى الرأي العام.

2.3. التعليم العالي: في إطار الدينامية التي يعتزم البرنامج الاستعجالي تقويتها لتعميق الإصلاح الجامعي، يقترح المجلس القيام بقراءة تقويمية واستشرافية لحصيلة منجزات الجامعة منذ دخول القانون رقم 01.00 حيز التنفيذ. ومن شأن هذا التقويم أن يُبرز مكتسبات الإصلاح، وأن يُمكن من اقتراح التعديلات التنظيمية والقانونية والتدبيرية اللازمة لاستكمال استقلالية الجامعات، وتخويلها الاضطلاع الفعلي بكامل اختصاصاتها، ولاسيما التعاقد مع الدولة والمقاولات، ضمن منطق العمل بالنتائج، المدعم بآليات ناجعة للقيادة والتقويم.

كما يدعو المجلس إلى الرفع من أعداد وقدرات أساتذة التعليم العالي. وبالفعل، فمن المرجح أن تكون لركود أعداد الأساتذة خلال السنوات الأخيرة، بفعل ندرة مناصب التوظيف، من جهة، ونتيجة عملية المغادرة الطوعية من جهة أخرى، انعكاسات سلبية على جودة التدريس وعلى تأطير الطلبة. وهي انعكاسات قد تتفاقم مع التزايد المرتقب لأعداد الطلبة في غضون السنوات المقبلة.

لذلك، يعتبر المجلس أنه من المستعجل استباق الحاجيات من الموارد البشرية للتعليم العالي، مع الشروع منذ الآن، في تكوين جيل جديد من الأساتذة والباحثين المؤهلين.

من ناحية أخرى، ومن أجل تعزيز حفز الأساتذة الباحثين، وضمان تنمية مستديمة لقدراتهم، فإن المجلس يرى أنه من الضروري توسيع سلم تطورهم ومسار ترقيتهم المهنية.

3.3. التكوين المهني: إن المجلس، وهو يثمن انفتاح البرنامج الاستعجالي لتطوير التكوين المهني على المشاريع التنموية الكبرى، في تلاؤم مع متطلبات الحياة المهنية وحاجات سوق الشغل؛ فإنه يدعو إلى مواصلة الجهود الرامية إلى توسيع العرض التكويني والطاقة الاستيعابية، والمزيد من تنويع مسالك التكوين المهني ذات الصلة بالقطاعات الواعدة ومهن المستقبل، ووضع مخطط بيداغوجي متلائم مع متطلبات التكوين والحياة المهنية، يكون هدفه الرفع من جودة التكوينات الممهننة، وتحسين التحكم في الكفايات اللغوية للمتدربين، مع العمل على المزيد من تقوية الجسور مع المنظومة التربوية، ومع النسيج الاقتصادي.

4. معالجة الإشكاليات الأفقية:

علاوة على ضرورة بذل مجهود نوعي يزاوج بين تعميق نهج اللاتمركز واللامركزية في قطاع التربية والتكوين، في اتجاه توضيح الاختصاصات وترسيخ المسؤوليات والتدبير بالنتائج على مختلف مستويات المنظومة، وبين نهج تدبير يقوم على الشراكة والقرب مع الجماعات المحلية، يرى المجلس أن المعالجة الناجعة للقضايا الأفقية المرتبطة، على الخصوص، بهيئة ومهنة التدريس، والتحكم في اللغات، تتطلب منهجية رصينة وهادئة، ترتكز على مقاربة تشاركية مع الفاعلين التربويين والفرقاء الاجتماعيين.

غير أنه يتعين اتخاذ تدابير استعجالية وذات أثر ملموس تخص:

- من جهة، اعتماد برامج متينة لتقوية تكوين الفاعلين التربويين، كفيلة بتنمية مؤهلاتهم وكفاياتهم المهنية، في مواكبة للمستجدات؛
- ومن جهة أخرى، التحسين النوعي للمكتسبات اللغوية للمتعلمين في مختلف الأسلاك، من أجل الرفع من كفايات تحكمهم في اللغة العربية وإتقان اللغات الأجنبية، وكذا دعم تدريس الأمازيغية وتنميته الكمية والبيداغوجية، بتعاون مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

ويجدر التذكير بأن المجلس سيواصل أعماله واجتهاده من أجل الإسهام في بلورة تصور جديد للارتقاء بمهنة وهيئة التدريس والتكوين، في أفق سنة 2010.

أما بالنسبة لبلورة رؤية استشرافية جديدة فيما يتعلق بالسياسة اللغوية، فإن المجلس سيسهم برأيه في هذا الموضوع في غضون سنة 2010.

5. توصيات ختامية:

ثلاثة شروط حاسمة للنجاح: يعتبر المجلس بأن الفرصة مواتية اليوم من أجل وضع المدرسة المغربية على سكة الجودة والنجاح. لذلك سيكون من المؤسف وغير المقبول تفويت هذه الفرصة.

ومن أجل إنجاح البرنامج الاستعجالي، وتجسيد توصيات المجلس الأعلى للتعليم على أرض الواقع، فإنه يقترح الحرص على توفير ثلاثة شروط حاسمة للنجاح:

- ترسيخ الريادة الناجعة والتدبير المحكم القائم على ترسيخ المسؤولية والمحاسبة بناء على النتائج في مختلف مستويات المنظومة؛
- التحصين الفوري والضروري لتمويل البرنامج، عن طريق وضع آلية خاصة. في هذا الإطار يقترح المجلس التعامل مع البرنامج الاستعجالي بوصفه مشروعا قائم الذات، يندرج في المدى المتوسط، ويستلزم حاجيات وموارد خاصة، يجب أن تكون في منأى عن إكراهات الميزانية الاعتيادية. على أن يتم تمويل هذا البرنامج عبر صندوق خاص، يحظى بتمويلات عمومية منتظمة ومعروفة، وبتدبير ناجع وشفاف، لتغطية مجمل التكاليف الاستثمارية المباشرة لمشاريعه. ومن شأن السمة التوقعية لهذه الموارد أن تمكن القائمين على تدبير البرنامج الاستعجالي من التخطيط الفعال لعمليات التنفيذ، واستباق الحاجيات والنفقات، والتعبئة المنتظمة، حسب الحاجة للتمويلات الإضافية الداعمة.
- التزام كافة الفاعلين بمسؤولياتهم وواجباتهم تجاه المدرسة، والسهر على تأمين مناخ الثقة بين مختلف الفاعلين التربويين وتمثيلياتهم النقابية والمهنية وباقي شركاء المدرسة، وذلك في اتجاه التملك الجماعي لأهداف متقاسمة، قدر الإمكان، في إطار البرنامج الاستعجالي، وبغية ضمان انخراط الجميع، كل من موقعه، في تفعيله الأمثل.

وإن المجلس، إذ يؤكد أن البرنامجين الاستعجاليين، يندرجان في صلب السياسات العمومية، كما أن تنفيذهما يقع في صميم مسؤولية الوزارات المعنية، فإنه يضع نفسه رهن إشارة مختلف القطاعات ذات الصلة، في نطاق اختصاصاته الاستشارية والتقويمية والاقتراحية، من أجل الإسهام في إنجاح المدرسة المغربية الجديدة.

آفاق في المسار

أهم ما تنكب عليه هيئات المجلس الأعلى للتعليم من مشاريع ذات أولوية يتلخص في:

- إصدار العدد الأول من مجلة «المدرسة المغربية» في فبراير 2009، الذي سيخصص لمناقشة مسألة المدرسة المغربية في شموليتها وبتنوع مكوناتها، باستثمار مختلف أدوات ومناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية. وقد تم نشر طلب المساهمات الخاص بالعدد الأول أوائل شهر أكتوبر، مع تحديد آخر أجل لاستقبال المساهمات في 15 دجنبر 2008؛
- تنظيم يوم دراسي حول «التحكم في الكفايات اللغوية»، يومي 23 و24 دجنبر 2008، بتعاون مع اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم في إطار أنشطة السنة الدولية للغات، ودعما لاشتغال المجلس على الموضوع في أفق إبدائه لرأيه خلال سنة 2010؛
- إصدار معجم متخصص في مجال التربية والتكوين، أوائل سنة 2009؛
- إصدار الملف البيداغوجي الأول للمجلس، الذي سينكب على دراسة المسألة اللغوية، أوائل سنة 2009؛
- مواصلة الاشتغال على موضوع «هيئة ومهنة التدريس»، في أفق اقتراح المجلس للتصور الجديد بهذا الصدد في غضون سنة 2010، ببرمجة **لجنة البرامج والمناهج والوسائط التعليمية** ما مجموعه 26 جلسة استماع وتشاور مع مختلف الفاعلين المعنيين، من مدرسين وهيئات تفتيش وهيئات إدارية وجمعيات مهنية ونقابات، ستتم خلال شهر دجنبر 2008 وشهر يناير 2009؛
- صلة بملف كفايات التحكم اللغوي، تواصل **لجنة استراتيجيات وبرامج الإصلاح** الدراسة والبحث من خلال إجراء دراسات مقارنة لأهم التجارب الدولية في هذا المجال، عربية وأجنبية، وسيتم تنظيم جلسات للاستماع بحضور خبراء وطنيين ودوليين كذلك؛
- فيما يخص رأي المجلس حول برامج التربية غير النظامية ومحاربة الأمية، فعلاوة على انكباب **لجنة استراتيجيات وبرامج الإصلاح** على تدارس هذا الموضوع، تم إطلاق دراسة تقويمية واستشرافية حول وضعية هذه البرامج وآفاقها، أوكلت لخبرة متخصصة تحت إشراف **الهيئة الوطنية للتقويم لدى المجلس**، وذلك في سياق الإعداد لرأي المجلس في هذا الموضوع في أفق فبراير 2009؛
- في إطار إعداد المجلس لبلورة مقترحاته بشأن استراتيجية وطنية للشراكة المؤسساتية من أجل المدرسة المغربية، تواصل **لجنة القضايا المؤسساتية والمالية والشراكة** إشرافها على الدراسة التي ينجزها مكتب خبرة مختص، ولاسيما تتبع المرحلة المتعلقة بإنجاز تشخيص موضوعي ومنهجي لواقع حال الشراكة المؤسساتية من أجل المدرسة، وطنيا وعلى الصعيد الدولي من خلال دراسات مقارنة.

مفكرة

اللقاء العلمي حول «التحكم في الكفايات اللغوية» تحت شعار «تدريس اللغات بين التجربة المغربية والتجارب الدولية»

23 و24 دجنبر 2008 بالرباط

نشرة المجلس الأعلى للتعليم

قسم الاتصال والتوثيق

الهاتف: 25 44 77 037 – الفاكس: 12 46 77 037

البريد الإلكتروني: contact@cse.ma – الموقع الإلكتروني: www.cse.ma